

Distr.: General
21 March 2011

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون
البند ٦٨ (ج) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

[بناء على تقرير اللجنة الثالثة (A/65/456/Add.3)]

٢٤١/٦٥ - حالة حقوق الإنسان في ميانمار

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(١)، وإذ تشير إلى العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان^(٢) وصكوك حقوق الإنسان الأخرى ذات الصلة،

وإذ تعيد تأكيد أن جميع الدول الأعضاء ملزمة بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وبالوفاء بتعهداتها بموجب مختلف الصكوك الدولية في هذا الميدان،

وإذ تعيد أيضاً تأكيد قراراتها السابقة المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، وآخرها القرار ٢٣٨/٦٤ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وقرارات لجنة حقوق الإنسان وقرارات مجلس حقوق الإنسان، وآخرها القراران ٢٠/١٢ المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩^(٣) و ٢٥/١٣ المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٠^(٤)،

وإذ ترحب بالبيانين اللذين أدلى بهما رئيس مجلس الأمن في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ و ٢ أيار/مايو ٢٠٠٨^(٥) وبياني مجلس الأمن اللذين أدلى بهما للصحافة في ٢٢ أيار/مايو و ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩^(٦)،

(١) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).

(٢) القرار ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق.

(٣) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والستون، الملحق رقم ٥٣ (A/64/53)، الفصل الأول، الفرع ألف.

(٤) المرجع نفسه، الفصل الثاني، الفرع ألف.

(٥) S/PRST/2007/37 و S/PRST/2008/13؛ انظر: قرارات ومقررات مجلس الأمن، ١ آب/أغسطس ٢٠٠٧ - ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

(٦) SC/9662 و SC/9731.



وإذ ترحب أيضا بتقرير الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار^(٧) وبما ورد فيه من ملاحظات، وإذ تشير إلى زيارته إلى البلد في ٣ و ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩ والزيارتين اللتين قام بهما مستشاره الخاص المعني بميانمار في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط/فبراير وفي ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، على التوالي، بينما تأسف لعدم السماح بأي زيارات أخرى خلال العام الماضي لغرض الاضطلاع ببعثة المساعي الحميدة،

وإذ ترحب كذلك بتقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار^(٨)، وإذ تحث على تنفيذ التوصيات الواردة فيهما وفي التقارير السابقة، بينما تأسف لرفض حكومة ميانمار طلب المقرر الخاص القيام بزيارة متابعة،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء عدم تلبية النداءات العاجلة التي تضمنتها القرارات المذكورة أعلاه والبيانات الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة الأخرى بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار، وإذ تشدد على أن حالة حقوق الإنسان في ميانمار ستستمر في التدهور ما لم يحرز تقدم كبير في تلبية نداءات المجتمع الدولي تلك،

وإذ يساورها بالغ القلق أيضا إزاء القيود المفروضة على مشاركة ممثلي الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية والأحزاب السياسية الأخرى والجهات الفاعلة في الدعوة إلى الديمقراطية والأقليات العرقية والجهات المعنية الأخرى مشاركة فعالة وحقيقية في عملية حوار حقيقي ومصالح وطنية وانتقال إلى الديمقراطية،

وإذ تهيب بحكومة ميانمار أن تتعاون مع المجتمع الدولي من أجل إحراز تقدم ملموس في مجالات حقوق الإنسان والحريات الأساسية والعمليات السياسية،

وإذ تعرب عن عميق أسفها لأن حكومة ميانمار لم تتخذ الخطوات اللازمة لكفالة إجراء عملية انتخابية حرة نزيهة تتسم بالشفافية وشاملة للجميع، وإذ تلاحظ على وجه الخصوص في هذا الصدد القيود المفروضة بموجب قوانين الانتخابات التي سنتها ونفذتها الحكومة، بما فيها القيود المفروضة على تسجيل الناخبين والأحزاب والمرشحين، واحتجاز الناشطين السياسيين والقيود المفروضة على حرية الإعلام وحرية التجمع والحد من إمكانية الوصول إلى وسائل الإعلام والتمويل والقيام بحملات وحوادث التخويف المبلغ عن وقوعها على أيدي الجهات الرسمية وإلغاء الانتخابات في مناطق عرقية معينة وعدم استقلال اللجنة

(٧) A/65/367.

(٨) انظر A/65/368 و A/HRC/13/48.

الانتخابية، وإذ تعرب عن قلقها الشديد إزاء ورود تقارير تفيد بحصول عمليات غش، بطرق منها الترتيبات المتعلقة بالتصويت المسبق،

١ - **تدين بشدة الانتهاكات المنتظمة والمستمرة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعب ميانمار؛**

٢ - **توحيب بالإفراج عن داو أونغ سان سو كي بعد انقضاء آخر فترات الإقامة الجبرية التي فرضت عليها تعسفا، وإذ تلاحظ أن الإفراج عنها تم بدون شروط، وتهيب بحكومة ميانمار كفالة عدم تقييد ممارستها لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية في المستقبل؛**

٣ - **تحت بقوة حكومة ميانمار، في الوقت الذي تلاحظ فيه أيضا رفع الإقامة الجبرية في وقت سابق عن نائب رئيس الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، يو تين وو، على الإفراج دون تأخير ودون شروط عن جميع سجناء الضمير الآخرين الذين يقدر عددهم حاليا بأكثر من ٢ ١٠٠ سجين، بمن فيهم رئيس رابطة قوميات شان من أجل الديمقراطية، يو هكون هتون وو، وقائد مجموعة طلبة جيل ٨٨، يو مين كو ناينغ، وأحد مؤسسي مجموعة طلبة جيل ٨٨، كو كو غي، والسماح لهم بالمشاركة الكاملة في العملية السياسية، وتهيب بقوة بالحكومة الكشف عن مكان الأشخاص المحتجزين أو الذين تعرضوا للاختفاء القسري والكف عن القيام بمزيد من الاعتقالات بدوافع سياسية؛**

٤ - **تعيد تأكيد الأهمية الأساسية لإجراء حوار ومصالحة وطنية حقيقيين في سبيل الانتقال إلى الديمقراطية، وتعرب عن أسفها، في هذا الصدد، لعدم اغتنام حكومة ميانمار الفرصة لإقامة حوار موضوعي ومجدد مع داو أونغ سان سو كي، وتهيب بحكومة ميانمار الجديدة اتخاذ تدابير فورية لإجراء حوار حقيقي مع داو أونغ سان سو كي وسائر الأطراف المعنية وجماعات المجتمع المدني والجماعات العرقية والسماح لهم بالتشاور بحرية فيما بينهم ومع جميع الجهات المعنية الأخرى على الصعيد المحلي؛**

٥ - **تأسف بشدة لعدم إجراء حكومة ميانمار انتخابات حرة نزيهة تتسم بالشفافية وشاملة للجميع ورفضها السماح لمراقبين دوليين للانتخابات وصحفيين مستقلين أجانب أو محليين بمراقبة التصويت أو تقديم تقارير عنه دون قيود، وتهيب بالحكومة بدء مرحلة ما بعد الانتخابات بمشاركة الجميع، بطرق منها الحوار المجدي ومشاركة مثلي جميع الجماعات المعنية في الحياة السياسية في البلد، في إطار الانتقال إلى نظام حكم مدني شرعي خاضع للمساءلة، على أساس سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛**

٦ - **تهيب بقوة** بحكومة ميانمار رفع القيود المفروضة على حرية التجمع وتكوين الجمعيات وحرية التنقل وحرية التعبير، تحقيقاً لأغراض منها حرية وسائل الإعلام واستقلالها، بوسائل منها إتاحة خدمات شبكة الإنترنت والهواتف المحمولة للجميع وتيسير استخدامها دون قيود ووقف الرقابة عليها، بما في ذلك الكف عن سن قوانين تقييدية لمنع نشر الآراء التي تنتقد الحكومة؛

٧ - **تعرب عن بالغ القلق** إزاء استمرار حالات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والتعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وتحث حكومة ميانمار على القيام دون مزيد من التأخير بإجراء تحقيق كامل وشفاف وفعال ومحيد ومستقل في جميع البلاغات عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة من أجل وضع حد لإفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب، وإذ تأسف لعدم الاستجابة للنداءات السابقة في ذلك الشأن، وتهيب بالحكومة أن تقوم بذلك على سبيل الأولوية وأن تستعين بالأمم المتحدة عند الاقتضاء؛

٨ - **تهيب** بحكومة ميانمار الاضطلاع باستعراض شفاف عام يشمل الجميع لمدى تقييد الدستور وجميع التشريعات الوطنية بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، تشارك فيه على نحو تام المعارضة الديمقراطية وجماعات المجتمع المدني والجماعات العرقية والجهات المعنية الأخرى، بينما تشير مرة أخرى إلى أن الإجراءات التي وضعت لصياغة الدستور أدت فعلياً إلى استبعاد الجماعات المعارضة من العملية؛

٩ - **تحث** حكومة ميانمار على كفالة استقلال وحياد الجهاز القضائي وضمان مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة وتنفيذ ما أكدته في وقت سابق للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار فيما يتعلق ببدء حوار بشأن الإصلاح القضائي؛

١٠ - **تعرب عن القلق** إزاء الظروف السائدة في السجون ومرافق الاحتجاز الأخرى والبلاغات المستمرة حول سوء معاملة سجناء الضمير، بما في ذلك خضوعهم للتعذيب، وإزاء نقل سجناء الضمير إلى سجون معزولة بعيدة عن أسرهم يتعذر فيها الحصول على الغذاء والدواء؛

١١ - **تعرب عن القلق العميق** إزاء خطر استمرار النزاع المسلح في بعض المناطق نتيجة لاستمرار الضغوط التي تمارسها السلطات الوطنية على جماعات عرقية معينة واستبعاد بعض الأحزاب العرقية السياسية الرئيسية من العملية الانتخابية، وتهيب بحكومة ميانمار حماية

السكان المدنيين في جميع أنحاء البلد وتدعو جميع المعنيين إلى احترام اتفاقات وقف إطلاق النار القائمة؛

١٢ - **تهيب بقوة** بحكومة ميانمار أن تتخذ تدابير عاجلة لوضع حد للانتهاكات الجسيمة المستمرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك استهداف أشخاص بسبب انتمائهم إلى جماعات عرقية معينة واستهداف المدنيين تحديدا في العمليات العسكرية والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، وأن تضع حدا للإفلات من العقاب على تلك الأفعال؛

١٣ - **تهيب أيضا بقوة** بحكومة ميانمار أن تضع حدا لممارسة التشريد القسري المنتظم لأعداد كبيرة من الأشخاص داخل بلدهم وغيرها من الممارسات التي تؤدي إلى تدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة؛

١٤ - **تعرب عن قلقها** إزاء استمرار التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف والتشريد والحرمان الاقتصادي التي يعاني منها العديد من الأقليات العرقية، بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، أقلية روهينغا العرقية في ولاية راخين الشمالية، وتهيب بحكومة ميانمار أن تتخذ على الفور الإجراءات الكفيلة بتحسين أحوال كل من هذه الأقليات وأن تمنح الجنسية لأفراد أقلية روهينغا العرقية؛

١٥ - **تحث** حكومة ميانمار على أن توفر، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تدريباً مناسباً لأفراد القوات المسلحة وأفراد الشرطة وموظفي السجون التابعين لها في مجالي حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من أجل كفالة تقيدهم الصارم بأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ومحاسبتهم على أي انتهاكات لتلك الأحكام؛

١٦ - **تهيب** بحكومة ميانمار النظر في التصديق على بقية المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والانضمام إليها بما يتيح إمكانية إجراء حوار مع الهيئات الأخرى المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان؛

١٧ - **تهيب أيضا** بحكومة ميانمار السماح للمدافعين عن حقوق الإنسان بمزاولة أنشطتهم دون عائق وضمان سلامتهم وأمنهم وحرية تنقلهم تحقيقاً لذلك الغرض؛

١٨ - **تهيب بقوة** بحكومة ميانمار أن توقف فوراً التجنيد المستمر للأطفال من جانب جميع الأطراف واستخدامهم كجنود في انتهاك للقانون الدولي، وأن تكتف التدابير الكفيلة بحماية الأطفال من النزاع المسلح، وأن تواصل تعاونها مع الممثلة الخاصة للأمين العام

المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، وأن تستكمل وتنفذ على وجه السرعة خطة العمل المشتركة الجديدة للقوات المسلحة الوطنية، وأن تيسر إجراء حوار بشأن خطط العمل مع الأطراف الأخرى المذكورة في التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح، وأن تتيح الوصول دون قيود إلى جميع المناطق التي يجند فيها الأطفال لهذه الأغراض؛

١٩ - **تلاحظ مع التقدير** تمديد أجل التفاهم التكميلي بين منظمة العمل الدولية وحكومة ميانمار بغرض القضاء على استخدام السخرة، وأنه تم اتخاذ بعض الخطوات في هذا الشأن، وبخاصة فيما يتعلق بالتوعية، غير أنها تعرب عن القلق البالغ إزاء استمرار ممارسة السخرة، وتهيب بالحكومة تكثيف تعاونها مع منظمة العمل الدولية على أساس التفاهم بهدف توسيع نطاق العمل المضطلع به لمكافحة السخرة إلى أقصى حد ممكن في جميع أنحاء البلد وتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة العمل الدولية على نحو عاجل وتام؛

٢٠ - **ترحب** بالاتفاق بين حكومة ميانمار والأمم المتحدة على مبادرة إنسانية مشتركة مدتها سنتان لمصلحة ولاية راخين الشمالية، وبالنظر إلى الاحتياجات الإنسانية المستمرة في جميع أنحاء البلد، تشجع الحكومة على كفالة توسيع نطاق هذا التعاون ليشمل مناطق أخرى؛

٢١ - **تهيب** بحكومة ميانمار أن تكفل وصول الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية وشركائها بشكل كامل وفي الوقت المناسب وبأمان ودون عائق إلى جميع أنحاء ميانمار، بما فيها مناطق النزاع والحدود، وتشجع الحكومة، آخذة في الاعتبار ضرورة الإسراع في تيسير طلبات الحصول على تأشيرات وتصاريح سفر داخل البلد، على الاستفادة من خبرة الفريق الأساسي الثلاثي وعلى مواصلة تعاونها من أجل وصول المساعدة الإنسانية إلى جميع الأشخاص المحتاجين في جميع أنحاء البلد، بمن فيهم المشردون؛

٢٢ - **تشجع** حكومة ميانمار على أن تستأنف الحوار الذي تجريه مع لجنة الصليب الأحمر الدولية بشأن المسائل الإنسانية، وأن تسمح لها بالاضطلاع بأنشطتها وفقا لولايتها، بوسائل منها على وجه الخصوص إتاحة إمكانية الوصول إلى الأشخاص المحتجزين وإلى مناطق النزاع المسلح في الداخل؛

٢٣ - **تشجع أيضا** حكومة ميانمار على مواصلة التعاون مع الكيانات الصحية الدولية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والمalaria والسل؛

٢٤ - **تعيد تأكيد تأييدها الكامل** للمساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام عن طريق مستشاره الخاص المعني بميانمار، تماشيا مع تقرير الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان

في ميانمار^(٧)، وتحت حكومة ميانمار على أن تتعاون على نحو تام مع بعثة المساعي الحميدة، بوسائل منها تيسير زيارات المستشار الخاص إلى البلد وضمان وصوله دون قيود إلى جميع الجهات المعنية، بما في ذلك أعلى مستويات القيادة داخل الجيش والأحزاب السياسية والمدافعون عن حقوق الإنسان وممثلو الجماعات العرقية وقادة الطلبة وجماعات المعارضة الأخرى، وأن تستجيب بشكل موضوعي ودون تأخير لمقترحات الأمين العام، بما فيها إنشاء مكتب للأمم المتحدة لدعم ولاية المساعي الحميدة؛

٢٥ - **ترحب** بالدور الذي تؤديه البلدان المجاورة لميانمار وأعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا في دعم بعثة المساعي الحميدة للأمين العام؛

٢٦ - **ترحب أيضا** باستمرار مساهمة مجموعة أصدقاء الأمين العام المعنية بميانمار لدعم عمل بعثة المساعي الحميدة؛

٢٧ - **تحث** حكومة ميانمار على الاستجابة لطلبات المقرر الخاص زيارة البلد والتعاون معه على نحو تام في أداء العمل الذي كلفه به مجلس حقوق الإنسان، وعلى تنفيذ العناصر الأساسية الأربعة المتعلقة بحقوق الإنسان التي أوصى بها المقرر الخاص^(٩)؛

٢٨ - **تهيب** بحكومة ميانمار إجراء حوار مع المفوضية بهدف كفالة الاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

٢٩ - **ترحب** بحلقة العمل التي عقدت مؤخرا بالتعاون مع المفوضية بالنظر إلى الاستعراض الدوري الشامل المتوقع أن يجريه مجلس حقوق الإنسان قريبا، وتشجع حكومة ميانمار على التماس مزيد من التعاون التقني من أجل التحضير للاستعراض الدوري الشامل والتعاون التام والبناء في جميع مراحل العملية؛

٣٠ - **تطلب** إلى الأمين العام:

(أ) أن يواصل مساعيه الحميدة وأن يتابع مناقشاته بشأن حالة حقوق الإنسان والانتقال إلى الديمقراطية وعملية المصالحة الوطنية مع حكومة وشعب ميانمار، بمشاركة جميع الجهات المعنية، بما فيها الجماعات المدافعة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأن يعرض على الحكومة تقديم المساعدة التقنية في هذا الصدد؛

(ب) أن يقدم كل ما يلزم من مساعدة إلى المستشار الخاص والمقرر الخاص لتمكينهما من أداء ولايتهما بصورة كاملة وفعالة وعلى نحو منسق؛

(٩) انظر A/63/341، الفرع السادس.

(ج) أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين وإلى مجلس حقوق الإنسان عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛

٣١ - **تقرر** مواصلة النظر في المسألة في دورتها السادسة والستين على أساس تقارير الأمين العام والمقرر الخاص.

الجلسة العامة ٧٣

٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠